



## بيان

المجموعة العربية

يلقيه

السفير د. بشام الجعفري

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

أمام

الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٨

خلال الفترة من ٧ إلى ٢٤/٤/٢٠٠٨

السيد الرئيس،

يسعدني أن أتقدم إليكم باسم المجموعة العربية بأحر التهاني على الثقة التي حظيتم بها بانتخابكم رئيساً لدورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٨ وكلنا ثقة بأن ترأسكم لهذه الدورة سيكون بالنجاح.

كما أود أن أهنئ بقية أعضاء المكتب ورئيسي الفريقين العاملين. وتؤيد المجموعة العربية ما جاء في بيان مندوب أندونيسيا الذي أدلى به نيابةً عن دول حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

لقد تعاضم القلق الدولي من جراء خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل انتقائي ولا سيما الأسلحة النووية، ومن تكديس كميات مرعبة منها بالإضافة إلى تطوير أسلحة فتاكة جديدة يجري استحداثها في أكثر من دولة من دون مراعاة للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمنع الانتشار النووي. ويبدو أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تنظر بجدية إلى التزامها بترع السلاح النووي بل تعتمد الإخلال بالتزاماتها الدولية في مضممار عدم الانتشار النووي وتجاهل وعودها التي أعطيت للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن أكبر دليل على الخلل المذكور هو قيام تلك الدول المحايية للاستثناء الإسرائيلي بتزويد إسرائيل بالمناعلات والماء الثقيل والعلماء والتكنولوجيا المتطورة التي تتيح لإسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية تهدد بها أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط بكاملها، وبالتالي فإن سياسات تلك الدول تقوض مصداقية ادعاءاتها بأنها تعمل على تحقيق عالمية عدم الانتشار النووي، لا بل وتؤكد أن دوافع هذه الدول، لدى حديثها عن تحقيق هذه العالمية هي دوافع استنسابية انتقائية.

## السيد الرئيس،

إن تقاعس بعض الأطراف الدولية عن متابعة تنفيذ قرارات ونتائج دورات الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم الانتشار النووي ومحاولة التفرقة في مدى إلزاميتها يشكل مساساً جدياً بمصداقيتها، ونخص بالذكر هنا قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ مع التذكير بأن صفقة تجديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار NPT لأجل غير مسمى لم تكن لتتم بالتوافق بدون هذا القرار الذي يقضي بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولكن منطقة الشرق الأوسط لا تزال المثال الصارخ لقصور فاعلية المعاهدة في تحقيق الأمن لأطرافها إذ أنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهوداً دولية فعلية لإحلالها من الأسلحة النووية، وذلك أمر يشجع إسرائيل على حيازة قدرات نووية عسكرية خارج أية رقابة دولية. وهنا يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل التي انتقلت من سياسة الغموض النووي إلى التصريح علناً بامتلاك أسلحة نووية وسط صمت مستغرب للمجتمع الدولي هذا ورعايتهم لهذا الوضع الشاذ الذي دام طويلاً وأفقد شعوب المنطقة إيمانها بفكرة عدم الانتشار النووي، وشجع على إحياء سباق التسلح بالرغم من انعكاسات ذلك على الأمن والسلم الدوليين.

ورغم القرارات المتتالية التي تعتمدها الجمعية العامة بتوافق الآراء حول انشاء المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، و القرارات الأخرى التي تعتمدها الجمعية أيضاً والتي تؤكد على خطورة التسلح النووي الاسرائيلي، ورغم تقدم سوريا، باسم المجموعة العربية، بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٣ بمشروع قرار أمام مجلس الأمن لإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، فإنه لم يتم حتى الآن وللأسف اتخاذ اي موقف تنفيذي من تلك القرارات. وفي هذا الإطار فإن المجموعة العربية تدعو المجتمع الدولي للمطالبة بما يلي:

١- انضمام إسرائيل، وهي الوحيدة في المنطقة التي تملك منشآت ومخزوناً نووياً عسكرياً، إلى معاهدة حظر الإنتشار النووي ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإزالة كامل مخزونها من تلك الأسلحة، وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١.

٢- اعتماد الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكونا الإطار الأنسب لمباحثات جدية من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً للتوصل للسلام العادل والشامل في المنطقة.

السيد الرئيس،

تدعم المجموعة العربية التحرك الفعال لتنفيذ الخطوات العملية الثلاثة عشر التي أقرها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والالتزام بإجراءات خفض الأسلحة النووية بشكل خاضع للتحقق وغير قابل للتراجع في الاطار الدولي متعدد الاطراف مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى صيغة قانونية ملزمة لضمانات الأمن للدول غير النووية تجاه استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها.

كما وتؤكد المجموعة على أن حق الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية وتوظيفها للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف وفقاً لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، وإن الطريق الوحيد لتحقيق عالمية المعاهدة، ودرء خطر انتشار الأسلحة النووية، هو بانضمام جميع الدول إليها وتنفيذ أحكام مادتها الثالثة التي تطالب الدول الأطراف بضرورة إبرام اتفاق للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن جميع دول الشرق الأوسط أصبحت أطرافاً في المعاهدة باستثناء (إسرائيل) الوحيدة في المنطقة التي تمتلك قدرات نووية عسكرية. ومن الضروري إدراك المجتمع الدولي لقلق شعوب المنطقة من مخاطر القدرات النووية العسكرية الإسرائيلية، تلك القدرات التي أشارت إليها العديد من تقارير المحافل الدولية المعنية، وكذلك قرارات مجلس الأمن التي كان أولها القرار رقم ٤٨٧ الصادر عام ١٩٨١ الذي دعا إسرائيل صراحة إلى إخضاع جميع منشآتها النووية إلى ضمانات الوكالة الدولية

للطاقة الذرية، ودعا الوكالة الدولية لإيقاف مساعداتها العلمية لإسرائيل، وآخرها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/62/18 الذي عاد وأكد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً لعالمية المعاهدة. ولا بد لنا من التذكير بأن قرار الشرق الأوسط كان ضمن صفقة شاملة متفق عليها، الغرض منها هو ضمان موافقة معظم الدول الأطراف غير النووية على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، شريطة أن يتم النظر في مشاكل وقلق تلك الدول لاحقاً. وأخذ مؤتمر عام ١٩٩٥ على عاتقه العمل على تعزيز المعاهدة وتحقيق الانضمام العالمي الشامل إليها، واعتماد مبادئ وأهداف تعالج مسألة تطبيقها، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتؤكد المجموعة العربية أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية (معاهدات تلاتيلوكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبيليندابا، بالإضافة إلى مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية) تمثل خطوات إيجابية وتدابير هامة لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس،

وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، تؤكد المجموعة العربية على أهمية اتخاذ تدابير فعّالة تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، مع الأخذ في الاعتبار مبادئ حق الدول في اقتناء وسائل الدفاع عن النفس وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والنظر إلى خصوصية كل منطقة ومعطياتها المتعلقة بالأمن والدفاع.

وترى المجموعة العربية أن تدابير الثقة لا يمكن أن تكون بديلاً أو شرطاً مسبقاً لترع السلاح، رغم أهميتها في خلق المناخ الملائم لترع السلاح والرقابة على التسلح، إذا ما تم التوصل إليها بشكل متوازن وشامل في المناطق المختلفة من العالم.

كما تعرب المجموعة عن دعمها التام للتدابير الأحادية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تم اتخاذها بهدف تخفيض الإنفاق العسكري، الأمر الذي يسهم في تعزيز الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

أما بشأن مسألة الشفافية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، فإن المجموعة العربية ما تزال ترى أن هذا النهج انتقائي ويفتقر إلى التوازن لعدم إلمامه بجميع أنواع الأسلحة بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، وكذلك مختلف الجوانب المرتبطة بالقدرات الوطنية لإنتاج الأسلحة واقتنائها وتكديسها.

#### السيد الرئيس،

إن أهم معيار لإضفاء المصداقية على التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية يكمن في حل النزاعات المسلحة حلاً عادلاً بعيداً عن أجنداث خفية لدى بعض الدول النافذة المصدرة للأسلحة التقليدية.

وتكاد الحالة في الشرق الأوسط أن تكون أهم مثال يضرب في هذا الصدد، فالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة يحظى بدعم مباشر من بعض الدول الكبرى المصدرة للأسلحة التقليدية، لا بل أن هذه الدول تقوم بمشاريع مشتركة مع الصناعات العسكرية الإسرائيلية لتطوير تكنولوجيا هذه الصناعات وفتح أسواق تصديرية لها إلى دول أخرى، وهذا الأمر يجد ذاته يشجع إسرائيل على عدم تلقف يد السلام العربية الممدودة إليها وعلى استمرار احتلالها للأراضي العربية وتصعيدها لأجواء التوتر في المنطقة، تدعو المجموعة العربية للالتزام الكامل والتنفيذ الامثل لبرنامج عمل الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير مشروع بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة، وترى العمل

على التمسك بهذا الصك الهام وتوفير الدعم الدولي الكامل له من خلال إنجاز الدورة الثالثة للمؤتمر الذي يعقد كل عامين للدول لمتابعة تنفيذ البرنامج والمقرر عقده في ١٤ - ١٨/٧/٢٠٠٨ .

وشكراً السيد الرئيس